

التغيير في العراق صفقة شاملة لا يمكن تجزئتها



سمير الصمدي*

موارد هذه الدولة الريعية ونهبها بشكل منظم ومشرعن. العراق دولة منهكة أصبحت ضعيفة متناكلة من الداخل بعد عقود من الدكتاتورية والحروب والحصار. لو نظرنا إلى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنتشرها الأمم المتحدة وقارنا ما كانت عليه في العراق عام 1978 وما الت اليه عام 2003، نجد تدهورا مريعا على جميع الأصعدة. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار التقدم المذهل الذي حصل في أغلب دول العالم في نفس الفترة نرى مدى التدهور النسبي الذي أصاب العراق. لذلك لم يكن هناك من يدافع عن النظام الصدامي عندما جاء الغزو العسكري الأميركي ليزيله. القيادات التي تصدرت المسرح السياسي بعد التغيير كانت منظمة ومستقرة نوعا ما ولديها موارد وتجربة في الحكم الذاتي في كردستان منذ 1991. وأحزاب الإسلام السياسي ولاسيما الشيعية منها كانت مؤهلة ومنظمة ومدعومة. أما التوجهات الأخرى فلم تكن منظمة أو مدعومة وإن كانت باعقادي تتمتع بقاعدة واسعة من التأييد بين المثقفين والإداريين. وقد عقدت القيادات الكردية "تحالفا استراتيجيا" مع الأحزاب الإسلامية الشيعية، حصلت من ورائه على مكاسب أنية وفتحت الطريق أمام الأحزاب الإسلامية الشيعية للفرز على السلطة في بغداد والاستحواذ على موارد الدولة وتسخيرها ليس للبناء، بل لتثبيت هيمنتها. تلك الموارد استعملت لتقوية الأحزاب نفسها وتكوين منظومة ولاءات مصلحية (a system of



فالتنافية والعرقية السياسية أورتنا المحاصصة والمحاصصة أورت الفساد ولا فكاك بين أطراف هذه المعادلة. وكانت النتيجة الحتمية والمنطقية للمحاصصة والفساد هي تضخم أجهزة الدولة لأن التوظيف في دوائر الحكومة سواء الأمنية منها أو المدنية أصبح من الأدوات السياسية لتثبيت الولاءات. فليس مهما تقدير حاجة أي دائرة معينة، المهم أن تستمر التعيينات. ومع مرور الزمن على أساس ديني أو طائفي أو عرقي، ولكن نجد الثقافة السياسية والممارسة العملية السائدة تقول إن رئيس الوزراء لا بد أن يكون شيعيا وإن الرئاستين الأخرين يتسمنهما سني وكرد؛ هذا ترتيب تم التوقيع له في عام 2004 كإجراء مؤقت لتطمين "المكونات" ولم يلبث أن تحول إلى عرف ثابت يعتبر من البديهيات وبذلك تلبس العراق بالرغم من دستورته المكتوب وبضده. ولكي يخرج العراق من المازق الذي هو فيه، يجب أن يتغير كل ذلك. المواطنون متساوون في الحقوق وكل مواطن له الحق الكامل في أي منصب في الدولة، إذا كان مؤهلا له بغض النظر عن انتماءاته الفئوية. هذا شرط ضروري

للخروج من المازق. تغيير كامل في الثقافة السياسية والتحول من الطائفية والعرقية التي تجافي الدستور وروح العصر إلى مبدأ المواطنة. الدين لله والوطن للجميع. ما الذي سيعنيه هذا؟ سوف يعني دولة متماسكة يخضع الجميع فيها لحكم القانون بالتساوي وتكون فيه وظيفة الدولة حماية المواطنين وخدمتهم دون تمييز. الانتماء الديني والمذهبي والإثني كله محترم وهو شأن شخصي للمواطن لا يدخل للدولة فيه. ماهو مقدس عند أحدهم قد لا يكون مقدسا عند غيره، وحق المعتد مكفول ومحترم أمام القانون. والدولة وحدها لها الحق في استعمال العنف وفقا للقانون، الذي كما قلنا يسري على الجميع بغض النظر عن الانتماء أو المنصب، ولا سلطة على المواطن إلا للقانون وبالقانون، وللمواطن أن يمارس حرياته كاملة ويتمتع باختياراته العقائدية دون إلزام الآخرين بها. هذا هو مبدأ المواطنة الذي يمكن أن تبني عليه دولة عصرية يمكنها الالتحاق بالركب المتسارع للدول المتقدمة، وبخلافه تنقضي ندور في مكاننا في دوامة الثلاثي المدمر (الطائفية - المحاصصة - الفساد) ولا نزيد إلا تخلفا. كل محاولات ودعوات الإصلاح لن تقضي إلى شيء إن لم تتعامل مع هذه الحقيقة، التي هي الطريق الوحيد للسيطرة على الفساد.

* عضو مجلس الحكم ووزير الداخلية ونائب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة وسفير العراق في واشنطن، سابقا

ليبيا.. بيت القصيد في «ديوان سعيد»

تحضّر فيه برلين لاحتضان مؤتمر دولي حول ليبيا، قبل استضافته لخالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرّاه التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

في ظلّ تعثر تشكيل الحكومة التونسية الجديدة، وفي سياق المفاوضات بين الكتل البرلمانية التي تحولت منها مشاورات إلى "مناورات" جزء منها مكشوف والجزء الآخر متخفي وراء عناوين كبرى، فإنّ الأناظر اتجهت تلقائيا إلى "قصر قرطاج" حيث يعكف الرئيس الجديد قيس سعيد على مُلازمة الحكم ومُصافحة المطبخ الداخلي للقرار التونسي.

قيس سعيد ينطلق من حقيقة أن لا تنمية ولا أمن في تونس طالما أنّ ليبيا تحركها الصراعات وتحرقها الأجنحة الإقليمية والدولية

ورغم أن النظام السياسي الجديد المنبثق عن دستور 2014، والذي أعطى لرئيس الحكومة اليد الطولى وحصة الأسد من الصلاحيات التنفيذية والتقريرية مقارنة برئيس الجمهورية، فإنّ منصب الرئاسة لا يزال يحظى لدى كثير من التونسيين برمزية سياسية وميثاقية مناقية، نجح الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بنسبة كبيرة في استعادة حضوره لدى الرأي العام.

ولأنّ لكل دولة "قلبها المؤسساتي" حيث يتداخل التاريخ مع الجغرافيا في صناعة الفاعل السياسي، وحيث تمتزج المؤامرات بالخيبات وبالناويا الحسنة، فإنّ ساكن قصر قرطاج (وإن اختار لنفسه تطوفا بينه وبين الأحياء المتاخمة للعاصمة) يبقى دائما محلّ الأناظر والمتابعة والمقارنة أيضا. اختار التونسيون رئيسا خارج الصندوق لمنصب لا يحتمل كثيرا الخروج عن الصندوق بما يحمله من أعراف وتقاليد ودبلوماسية وعقيدة عسكرية دفاعية، وحين أثنى بعضهم على تصوّر جديد للرئاسة بصورة جديدة للرئيس، فإنهم كانوا يدافعون عن "التغيير" وسط الأطر العامة والعناوين الكبرى أكانت دبلوماسية أم دفاعية.

لن نجانب الصواب إن قلنا بأنّ

تكميم أفواه العراقيين يقتل ادعاءات حرية الرأي

حاول النظام البرلماني الذي ولد ميتا منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 أن يضيف، كذبا وادعاء، صبغة الديمقراطية الممزوجة بالثعبانية الحزبية الطائفية والعرقية، عبر فتح أبواب تأسيس حركات وتنظيمات سياسية بمسميات متعددة، إلا أن كل ادعاءاته وعمليات التجميل الفاشلة باتت بالفشل الذريع. لم يوفق الأميركيان وعملاؤهم، كما أكد لي الدكتور عبدالرزاق الدليمي، المختص بعلوم الدعاية والاتصال الجماهيري، في طرح النموذج، الذي عملت الدعاية الأميركية على تقديمه للعالم على أنه النموذج المناسب لتقديت به الأنظمة الفاشلة، التي تقود أغلب دول المنطقة، إذ سرعان ما تبين لشعوب المنطقة والعالم زيف ادعاء المحتل، لاسيما بعد فشل التجربة السياسية في العراق. ولعل أكبر المؤشرات على فشل تلك العملية السياسية، ادعاء أصحابها أنهم حريصون على توفير الأجواء السلمية لتعبير الشعب عن آرائه في جميع الأحداث (سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية واجتماعية)، وتكشفت الحقائق بسرعة، بعد هيمنة القوى المستبدة الفاسدة على الحكومات، لتكتف عن أنيابها وأهدافها من خلال تكميم أفواه ومنع العراقيين من أبسط حقوق التعبير عن الرأي، ضاربة عرض الحائط بادعاءات المحتلين بتوفير الأجواء الديمقراطية. ووصل ذلك إلى منعه سلطات الاحتلال في العراق وسائل الإعلام، التي تخدمها وتتعاون معها خفية فضح جرائمها. وكانت ثورة

شهود الاحتجاجات العراقية، التي اندلعت منذ مطلع أكتوبر، أعلى نسبة تهديدات واعتقالات للصحافيين والمدونين، وغلقت القنوات التلفزيونية العاملة، عراقية وعربية وأجنبية، بسبب نقلها أخبار الاحتجاجات وعمليات القمع الحكومي ضد المحتجين. أغلقت السلطات مكتبي قناتي العربية والعربية الحدث في بغداد ومنعت كوادرهما من تغطية التظاهرات نهائيا، كما منعت مكتب قناة NRT التي تبث من السلبيات من مزاوله عملها، بعد اقتحام قوة أمنية لمكتبها في بغداد. وأصدرت قناة الشرقية العراقية بيانا قالت فيه إن بثها تعرض للتشويش المتعمد. وقبل نحو ثلاثة أسابيع اقتحمت قوات ملثمة عددا من مكاتب القنوات الفضائية المحلية والعربية والدولية في بغداد وحطمت محتوياتها واعتدت على كوادرها. وأكد مسؤول في وزارة الداخلية أنّ الحكومة أوعزت لهيئة الإعلام والاتصالات بممارسة صلاحيات واسعة إزاء "القنوات التي تخرض الشارع على الخروج للتظاهرات" وأنها جهة تنفيذية. وأكدت تقارير اختطاف مراسل صحيفة "المدى" حسين العامل من منزله وسط الناصرية مع ابنه وابن أخيه، واعتقال العديد من الناشطين، أبرزهم: علي منجل، وعدي الجابري، ووسام الذهبي، وأبو جعفر العسكري، وهشام السومري، وكرار الصراف، وعمار حمادي، وعلي حسين، وأحمد ساجت الغزي، بسبب نشرهم أحداث التظاهرات في مناطقهم في مواقع التواصل الاجتماعي.



د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

شهدت الاحتجاجات العراقية، التي اندلعت منذ مطلع أكتوبر، أعلى نسبة تهديدات واعتقالات للصحافيين والمدونين، وغلقت القنوات التلفزيونية العاملة، عراقية وعربية وأجنبية، بسبب نقلها أخبار الاحتجاجات وعمليات القمع الحكومي ضد المحتجين.

أغلقت السلطات مكتبي قناتي العربية والعربية الحدث في بغداد ومنعت كوادرهما من تغطية التظاهرات نهائيا، كما منعت مكتب قناة NRT التي تبث من السلبيات من مزاوله عملها، بعد اقتحام قوة أمنية لمكتبها في بغداد. وأصدرت قناة الشرقية العراقية بيانا قالت فيه إن بثها تعرض للتشويش المتعمد.

قبل نحو ثلاثة أسابيع اقتحمت قوات ملثمة عددا من مكاتب القنوات الفضائية المحلية والعربية والدولية في بغداد وحطمت محتوياتها واعتدت على كوادرها. وأكد مسؤول في وزارة الداخلية أنّ الحكومة أوعزت لهيئة الإعلام والاتصالات بممارسة صلاحيات واسعة إزاء "القنوات التي تخرض الشارع على الخروج للتظاهرات" وأنها جهة تنفيذية.

وأكدت تقارير اختطاف مراسل صحيفة "المدى" حسين العامل من منزله وسط الناصرية مع ابنه وابن أخيه، واعتقال العديد من الناشطين، أبرزهم: علي منجل، وعدي الجابري، ووسام الذهبي، وأبو جعفر العسكري، وهشام السومري، وكرار الصراف، وعمار حمادي، وعلي حسين، وأحمد ساجت الغزي، بسبب نشرهم أحداث التظاهرات في مناطقهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

غاب عن العقل السياسي المتحجر أن ثمة عددا لا حصر له من النوافذ الإعلامية في فضاء مفتوح يتعزز على السلطة البائسة الحد من نشاطها وتأثيرها. ما زال الساكنون في المستوطنة الخضراء يعيشون في عصر أبي جهل ناسين أن إغلاق قناة أو تطويق صوت أصبح إجراء عابثا، إذ يوسع إعلام الثورة أن يستحدث في كل ساعة عشرات القنوات لبث رسالته الإعلامية.